

الكوكب النيراني

المنقّض

على فالج الحرّبيّ لحرقه، وذلك لتبديعه للشيخ

الألباني

دراسة أثرية منهجية علمية تكشف مطاعن فالج الحرّبيّ في الإمام الألبانيّ رحمته، بعدما استفحل هذا الظلم واشتدّ فيه، ورافقه غلوّ وعجبٌ بنفسه، وهذا من أعظم خبث في قلبه أن يكون في قلب هذا الرجلِ جِلّ لخيار المؤمنين، وأولياء الله تعالى بعد النبيّين: {يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبئوا أن تُصيبوا قومًا بجهالةٍ فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} [الحجرات: ٦].

تأليف

العلامة المحدث

أبي عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري
حفظه الله، ونفع به، وأطال عمره



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَعْنِ يَا كَرِيمُ

ذِكْرُ الْحُجَّةِ فِي تَنَاقُضِ: «فَالِحِ الْحَرْبِيِّ» فِي الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَمَرَّةٌ

يَجْعَلُهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَرَّةٌ يَجْعَلُهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ!

قَالَ فَالِحُ الْحَرْبِيُّ فِي «الْبُرْهَانِ عَلَيَّ صَوَابِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْغُدَيَانِ وَخَطَأِ الْحَلْبِيِّ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ» (ص ٩)؛ عَنِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَّمَ لَهُ جُهُودَهُ الَّتِي تُذَكِّرُ لَهُ وَلَا تُنْكَرُ وَتُشْكِرُ! فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ^(١))، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ لَهُ أَخْطَاءٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَابَعَ عَلَيْهَا، وَقَدْ أَفْضَى إِلَيَّ مَا قَدَّمَ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعْظَمَ أَجْرَهُ وَيَغْفِرَ لَهُ ... وَمَعَ أَنَّ الشَّيْخَ -يَعْنِي: الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ- أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذَا -يَعْنِي: فِي الْإِرْجَاءِ- فَهُوَ لَمْ يَفْعَلْ مَا تَفَعَّلَهُ^(٢) أَنْتَ -يَعْنِي: عَلَيَّ

(١) انظر إلى: «فَالِحِ الْحَرْبِيِّ» فِي ثَنَائِهِ عَلَيَّ: «الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ»، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيَّ ثَنَائِهِ هَذَا، حَتَّى نَسَفَ هَذَا الثَّنَاءَ وَبَدَّعَ وَضَلَّلَ: «الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ» رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ الْبَيِّنِ كَعَادَتِهِ فِي نَقْدِهِ لِلرِّجَالِ.

(٢) يَعْنِي: «الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ» رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَنْشُرْ خَطَأَهُ، وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَهُوَ مَعْدُورٌ لِاجْتِهَادِهِ، فَلَمَّاذَا لَمْ تَقُلْ عَنِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ هَذَا الْأَمْرَ الْآنَ.

وَالَّذِي نَشَرَ وَتَبَنَّى ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ أَنْتَ هُوَ: «عَلِيُّ الْحَلْبِيُّ» الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ وَكَافَحَ مِنْ أَجْلِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَيَّ

أَنَّ «الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ» رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ لَهُ أَيُّ دَخَلٍ فِي نَشْرِ الْإِرْجَاءِ، فَلَمَّاذَا تَبَدَّعَهُ وَتَضَلَّلَهُ فِي الدِّينِ: ﴿إِنَّ هَذَا

الْحَلِيبِيِّ - وَأَمْثَالُكَ مَنْ نَشَرَ هَذَا الْبَاطِلَ، وَفِتْنَةَ النَّاسِ بِهِ، وَتَبْدِيعُ وَتَضْلِيلٌ (١) مِنْ خَالَفَكُمُ). اهـ



(١) وَقَدْ تَبَيَّنَ يَا فَالِحُ أَنَّكَ أَنْتَ الَّذِي تُبَدِّعُ وَتُضَلِّلُ مَنْ خَالَفَكَ! حَتَّى عَلَى مَسَائِلِ فِقْهِيَّةٍ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

دَمَّ «طَالِحِ وَالطَّالِحِيَّةِ» لِأَغْتِيَابِهِمُ الْعُلَمَاءَ، وَالْوَقِيعَةَ فِي أَعْرَاضِهِمْ بِاسْمِ

النُّصِيحَةِ فِي الدِّينِ!

إِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَ شَأْنَهُمْ، فَوَصَفَهُمْ فِي كِتَابِهِ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩].

وَوَصَفَهُمْ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١].

قُلْتُ: فَكَيْفَ يَأْتِي مَنْ هُوَ مُنْحَطٌّ فِي دِينِهِ وَخُلُقِهِ، أَجُوفٌ صِفْرٌ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ^(١)؛ يَنْتَقِدُ -بِكُلِّ جُرْأَةٍ وَبِلَا حَيَاءٍ وَلَا خَجَلٍ- الْعُلَمَاءَ الْكِبَارَ وَيُدْمَهُمْ. وَالَّذِينَ أَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي سَبِيلِ طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَجَاهَدُوا أَنْفُسَهُمْ، وَأَرْغَمُوهَا لِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَصَبَرُوا عَلَى تَحْمِيلِ مَشَقَّةِ الطَّرِيقِ إِلَى الْعِلْمِ، وَعَلَى مَا أَصَابَهُمْ فِي الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنَ الْجُوعِ، وَالْعَطَشِ، وَالتَّعَبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) مِثْلُ: «طَالِحِ وَالطَّالِحِيَّةِ».

قلتُ: إِنَّ اغْتِيَابَ الْعُلَمَاءِ الرَّبَانِيِّينَ، وَالتَّطَاوَلَ عَلَيْهِمْ، وَتَسْلِيطَ الْأَلْسِنَةِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّقْوَلَ عَلَيْهِمْ؛ أَصْبَحَ الْيَوْمَ آفَةٌ مِنْ آفَاتِ الْمُتَبَدِّعَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.^(١)

وَاسْتَمِعَ عَلَيَّ سَبِيلِ الْمِثَالِ لِبَعْضِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي حِفْظِ مَكَانَةِ الْعَالِمِ، وَرَفَعِ شَأْنِهِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، لِأَنَّ خَطَأَهُ هَذَا لَا يُبْرِرُّ لِمَنْ بَعْدَهُ الْكَلَامَ فِيهِ، وَالْوَقِيعَةَ فِي عَرْضِهِ، وَالتَّأَلَّهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ.

بَلْ يَجِبُ حِفْظُ مَكَانَةِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ، وَصِيَانَةِ عَرْضِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ، وَالتَّأَدُّبِ مَعَ الْعُلَمَاءِ وَاحْتِرَامِهِمْ وَتَوْقِيرِهِمْ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رحمته: (مَنْ اسْتَحَفَّ بِالْعُلَمَاءِ ذَهَبَتْ آخِرَتُهُ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّسْتَرِيِّ رحمته: (لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَظَّمُوا السُّلْطَانَ وَالْعُلَمَاءَ، فَإِذَا عَظَّمُوا هَذَيْنِ أَصْلَحَ اللَّهُ دُنْيَاهُمْ وَأَخْرَاهُمْ، وَإِنْ اسْتَحَفُّوا بِهِذَيْنِ أَفْسَدُوا دُنْيَاهُمْ وَأَخْرَاهُمْ).^(٣)

(١) فَلَا تَكَاذُ تَجِدُ مَجْلِسًا لـ «فِرْقَةِ الطَّالِحِيَّةِ» إِلَّا وَيَعْتَابُونَ عَالِمًا مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْمَشْهُودُ لَهُمْ بِالصَّلَاحِ، وَالتَّقَى، وَسَلَامَةِ الْمَنْهَجِ، وَخِدْمَةِ الْعِلْمِ وَنَشْرِهِ.

وَقَدْ عَدَّ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٨٥)؛ بَعْضَ الْكِبَائِرِ؛ فَجَعَلَ مِنْهَا: الْوَقِيعَةَ فِي أَعْرَاضِ الْعُلَمَاءِ، وَحَمَلَةَ الْقُرْآنِ.

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ٤٠٥).

قلتُ: بَلَا شَكَّ أَنْ: «طَالِحًا وَطَالِحِيَّةً» ذَهَبَتْ آخِرَتُهُمْ بِسَبَبِ اسْتِحْفَافِهِمْ لِلْعُلَمَاءِ مِثْلَ: الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، وَالشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ، وَالشَّيْخِ الْأَبْنَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «جَامِعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ٢٦٠ و ٢٦١).

وَعَنْ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ اسْتَحَفَّ بِالسُّلْطَانِ أَفْسَدَ دُنْيَاهُ، وَمَنْ اسْتَحَفَّ بِالْعَالِمِ أَفْسَدَ دِينَهُ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «عَقِيدَتِهِ» (ج ٢ ص ٧٤٨): (وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ لَا يُذَكَّرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٩٣): (أَنَّ الرَّجُلَ الْجَلِيلَ الَّذِي لَهُ فِي الْإِسْلَامِ قَدَمٌ صَالِحٌ وَأَثَارٌ حَسَنَةٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ بِمَكَانَةٍ عَلِيًّا قَدْ تَكُونُ مِنْهُ الْهَفْوَةُ وَالزَّلَّةُ هُوَ فِيهَا مَعْدُورٌ^(٢))، بَلْ مَأْجُورٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعَ فِيهَا مَعَ بَقَاءِ مَكَانَتِهِ وَمَنْزِلَتِهِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ). اهـ

قُلْتُ: فَالطَّعْنُ وَالْوَقِيعَةُ فِي عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ سِيَمَا أَهْلِ الْبِدْعِ وَعَلَامَاتِهِمْ الْكُبْرَى، الَّتِي مَنْ تَلَبَّسَ بِهَا عُرِفَ حَالُهُ، وَانْكَشَفَتْ أَحْوَالُهُ، وَإِنْ تَسَتَّرَ بِأَلْفِ سِتَارٍ فِي الدِّينِ!

ف«الطَّالِحِيَّةُ» لَيْسَتْ عَلَى السَّبِيلِ بِلَا شَكٍّ!

(١) أَخْرَجَهُ الْجَهْرَوَانِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُنْخَبَةِ» (٣٤)، وَابْنُ الْعَطَّارِ فِي «النُّسَائِيَّاتِ» (ص ٩٧).

(٢) قُلْتُ: وَالْخَطَأُ مِنَ الْعَالِمِ وَقَعَ لَا مُحَالَةً، وَهُوَ فِيهِ مَأْجُورٌ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ خَطَأَ الْعُلَمَاءِ مُبْرَرًا فِي الْوَقِيعَةِ فِيهِمْ، وَالْكَلَامُ فِي أَعْرَاضِهِمْ؛ بَلْ الْمَنْهَجُ الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ وُجُوبِ حِفْظِ مَكَانَةِ الْعَالِمِ وَمَنْزِلَتِهِ، مَعَ عَدَمِ إِقْرَارِهِ عَلَى الْخَطَأِ وَاتِّبَاعِهِ فِيهِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (عَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ).^(١)



(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الصَّابُونِيُّ فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ» (ص ٣٠٤)، وَاللَّالِكَائِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٧٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الْحُجَّةَ أَنْ: «فَالِحًا الْحَرْبِيِّ» لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَثُوبَ وَيَرْجِعَ عَنْ ضَلَالِهِ الْقَدِيمِ
وَالْجَدِيدِ لِمَا فِي قَلْبِهِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ صَاحِبُ هَوَى فِي الدِّينِ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٤٣): (الْقَلْبُ لَا
يَدْخُلُهُ حَقَائِقُ الْإِيمَانِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَا يُنَجِّسُهُ مِنَ الْكِبَرِ وَالْحَسَدِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «عِدَّةِ الصَّابِرِينَ» (ص ١٩٧): (التَّفَاخُرُ بِالْعِلْمِ
أَسْوَأُ حَالًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ التَّفَاخُرِ بِالْمَالِ وَالْجَاهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته: (وَيْلٌ لِلْجَاهِلِ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ -يَعْنِي:
الْحَقَّ).^(١)

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١٤٩): (وَكُلُّ مَنْ
أَعْرَضَ عَنِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، فَهُوَ مُتَابِعٌ لِهَوَاهِ عَاصٍ لِمَوْلَاهِ، مُسْتَحِقٌّ لِلْمَقْتِ وَالْعُقُوبَةِ).
اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رحمته: (وَأَمَّا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَهُوَ مَعَ الْحَقِّ إِذَا وَافَقَ
الْهَوَى، وَضِدَّهُ إِذَا خَالَفَ الْهَوَى، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا اتَّبَعَ إِلَّا هَوَاهُ). اهـ

(١) «المُسْتَدْرَك» (ج ٢ ص ٢٨١).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْاِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٢٤٦): (أَنَّ كُلَّ رَاسِخٍ لَا يَبْتَدِعُ أَبَدًا، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْاِبْتِدَاعُ مِمَّنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي اِبْتَدَعَ فِيهِ، حَسْبَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ بِحَوْلِ اللَّهِ، فَإِنَّمَا يُرْتَى النَّاسُ مِنْ قِبَلِ جُهَالِهِمُ الَّذِينَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عُلَمَاءُ!). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْاِسْتِقَامَةِ» (ج ١ ص ٥): (مَنْ دَانَ دِينًا لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ بِهِ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ بِذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (ج ١ ص ٢٩٧): (مِنْ عِلْمِيَّةِ الشَّقَاوَةِ نِسْيَانُ عُيُوبِ النَّفْسِ، وَالتَّفْرِغُ لِعُيُوبِ النَّاسِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ١ ص ٥٤٢): (وَمَنْ أَدْمَنَ عَلَى أَخْذِ الْحِكْمَةِ وَالْآدَابِ مِنْ كَلَامِ حُكَمَاءِ فَارِسٍ وَالرُّومِ، لَا يَبْقَى لِحِكْمَةِ الْإِسْلَامِ وَآدَابِهِ فِي قَلْبِهِ ذَاكَ الْمَوْقِعُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٢١٥): (وَلَا سَبِيلَ إِلَى اتِّبَاعِهِ ﷺ عَلَى الْكَمَالِ إِلَّا بِدِرَاسَةِ سُنَّتِهِ، وَالْعِنَايَةِ بِهَا مَعَ الْعِنَايَةِ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رحمته فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٤): (مَنْ سَمِعَ الْحَقَّ فَأَنكَرَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ لَهُ فَهُوَ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ نَصَرَ الْخَطَأَ فَهُوَ مِنْ حِزْبِ الشَّيْطَانِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللهُ: (أَمَّا الَّذِي يَطْلُبُ الْحَقَّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَى فُلَانٍ وَعَلَانٍ، يَنْظُرُ إِلَى الْحَقِّ أَيْنَمَا وَجَدَهُ أَخَذَهُ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٣٤٣): (عَلَيْكَ أَنْ تَأْخُذَ بِالْحَقِّ، وَأَنْ تَتَّبِعَ الْحَقَّ إِذَا ظَهَرَ دَلِيلُهُ، وَلَوْ خَالَفَ فُلَانًا، وَعَلَيْكَ أَنْ لَا تَتَّعَصَّبَ، وَتُقَلِّدَ تَقْلِيدًا أَعْمَى). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ: (الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ إِلَّا إِذَا وَافَقَ هَوَاهُ، وَيُرَدُّهُ إِذَا خَالَفَ هَوَاهُ هَذَا مُطَفِّفٌ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ تَطْفِيفِ الْكَيْلِ، وَالْوَزْنِ، وَالذَّرْعِ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ٢٤٥): (فَإِذَا رَأَيْتُمْ أَحَدًا سَأْنَهُ أَبَدًا الْجِدَالَ فِي الْمَسَائِلِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُ وَلَا يَرْعَوِي، فَاعْلَمُوا أَنَّهُ زَائِعُ الْقَلْبِ مُتَّبِعٌ لِلْمُتَشَابِهِ فَاحْذَرُوهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٥ ص ٩٠): (لَأَهْلِ الْبِدْعِ عِلَامَاتٌ مِنْهَا: أَنَّهُمْ يَتَّعَصَّبُونَ لِأَرَائِهِمْ^(٣)، فَلَا يَرْجِعُونَ إِلَى الْحَقِّ، وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُمْ). اهـ

(١) «مَسَائِلُ عِلْمِيَّةٍ وَفَتَاوَى شَرْعِيَّةٍ» (ص ٢٤).

(٢) «شَرْحُ الْكَافِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٣) وَهَذَا التَّعَصُّبُ فِي فَالِحٍ وَاضِحٌ، فَإِنَّهُ يَتَّعَصَّبُ لِأَرَائِهِ الْبَاطِلَةِ، فَلَا يَرْجِعُ عَنْهَا إِلَى الْحَقِّ، وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ!

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللهُ: (فَالَّذِي يَتَّبِعُ هَوَاهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُقْنِعَهُ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ الْحَقَّ، وَلَوْ تَنَاطَحَتِ الْجِبَالُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَا يَقْبَلُ).^(١) اهـ



(١) انظر: «إتحاف الأفاضل» (ص ٦١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

فِي أَنْ: «فَالِحَا الْحَرْبِيِّ» فِي فِرْقَتِهِ أَنْتَنُ مِنْ جِيْفَةِ حِمَارٍ؛ لِفِتْنَتِهِ وَفُجُورِهِ وَجَهْلِهِ
وَاعْتِيَابِهِ لِلْعُلَمَاءِ^(١)

عَنِ الْإِمَامِ مَكْحُولٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مَا يُوعَدُونَ حَتَّى يَكُونَ
عَالِمُهُمْ فِيهِمْ أَنْتَنٌ مِنْ جِيْفَةِ حِمَارٍ!).^(٢)

وَعَنِ الْإِمَامِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَابِدِ الْجَاهِلِ، وَفِتْنَةِ
الْعَالِمِ الْفَاجِرِ، فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ).^(٣)

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٨ ص ١٢٠): (فَإِنَّ الْقُلُوبَ
الْخَالِيَةَ مِنَ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ تَتَقَبَّلُ كُلَّ شَيْءٍ، وَيُعْلَقُ بِهَا كُلُّ بَاطِلٍ؛ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ). اهـ



(١) وانظر: «وُجُوبُ التَّثْبِتِ فِي الْأَخْبَارِ وَاحْتِرَامُ الْعُلَمَاءِ وَبَيَانُ مَكَانَتِهِمْ فِي الْأُمَّةِ» لِلشَّيْخِ الْقُرْزَانِ (ص ٤٤ و ٤٥).

(٢) أُنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ» (ص ٧٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٥ ص ١٨١).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أُنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي «زَوَائِدِ الزُّهْدِ» (ص ٧٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ» (ص ٧٣).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطَّالِحِيَّةُ يَجْعَلُونَ طَالِحاً إِمَامَهُمْ، وَيَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِ فِي الدِّينِ، وَيَرُدُّونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلَ رَسُولِهِ، وَأَقْوَالَ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ

قَالَ الْإِمَامُ السَّجَزِيُّ رحمته الله فِي «رِسَالَتِهِ لِأَهْلِ زَبِيد» (ص ١٩٤): (وَإِنَّ زَمَانَنَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلَ مَنْ يَرُدُّ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَعَلَى الرَّسُولِ عليه السلام، وَيُخَالِفُ الْعَقْلَ، وَيُعَدُّ مَعَ ذَلِكَ إِمَامًا، لَزَمَانَ صَعْبٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «الْمُتَاوَى» (ج ٢٥ ص ٥٣٥): (لَا تَأْخُذْكَ الْعَاطِفَةُ، فَالْعَاطِفَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً عَلَى الْعَقْلِ، وَالشَّرْعِ صَارَتْ عَاصِفَةً، تَعْصِفُ بِكَ، وَتَطِيحُ بِكَ فِي الْهَآوِيَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ- الصَّافَاتِ» (ص ١٩٢): (عَلَى الْإِنْسَانِ أَلَّا يَعْتَرُّ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُعْجَبُ بِعَقِيدَتِهِ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى دَائِمًا الثَّبَاتَ عَلَى الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ يَعْتَرِيهِ شُبُهَاتٌ، وَيَعْتَرِيهِ بِهِ شَهَوَاتٌ، فَأَحْيَانًا يَكُونُ الْإِنْسَانُ مُؤْمِنًا حَقًّا، ثُمَّ يَلْغِي الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِهِ شُبُهَةً، فَيَعْمَى، وَيُضِلُّ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرْ

الْمُقَدِّمَةَ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ و٧١].

أما بعد...

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشرُّ الأمورِ مُحدثاتها، وكلُّ مُحدثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النارِ.

فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى الَّذِي أَنْزَلَ كِتَابَهُ الْكَرِيمَ، وَجَعَلَهُ مِنْهَا جَاءً لِلْبَشَرِيَّةِ إِلَى قِيَامِ
السَّاعَةِ، وَالَّذِي أَحْكَمَ نِظَامَهُ، وَأَتَمَّ بَيَانَهُ، وَبَلَّغَهُ لِرَسُولِهِ الْأَمِينِ ﷺ، وَأَمَرَهُ بِبَيَانِهِ.
فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].
قُلْتُ: وَأَمَرْنَا تَعَالَى بِاتِّبَاعِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ وَنَهْيِهِ.
فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].
وَعَنِ الْعِرْبَابِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجِلَّتْ مِنْهَا
الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَانَتْهَا مَوْعِظَةٌ مُودِعٍ فَأَوْصِنَا، فَقَالَ:
أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشُ
مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُوا
عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ،
وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ).

حديث صحيح

أخرجه أبو داود في «سُنَّه» (ج ٤ ص ٢٠٠ و ٢٠١)، وأحمد في «المُسْنَد» (ج ٤
ص ١٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (ج ١ ص ١٠٤)، وفي «المَجْرُوحِينَ» (ج ١
ص ١٠٩)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُنَّه» (ج ٥ ص ٤٥)، وابن ماجه في «سُنَّه» (ج ١ ص ١٧)،
وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (ج ١ ص ١٩ و ٣٠)، و(ج ٢ ص ٤٨٣)، والْأَجْرِيُّ في
«الْأَرْبَعِينَ» (ص ٣٣ و ٣٤)، وفي «الشَّرِيعَةَ» (ص ٤٦)، والْبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخَل»
(ص ١١٥)، وفي «الْإِعْتِقَاد» (ص ١٣٠)، وفي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ١٠)، وفي
«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١١٤)، وفي «دَلَائِلِ النُّبُوَّة» (ج ٦ ص ٥٤١)، وَالْمَرْوَزِيُّ

في «السنة» (ص ٢٦)، والبزائر في «المُسند» (ج ١٠ ص ١٣٧) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ

العرباض بن سارية رضي الله عنه به.

وإسناده صحيح.

قال ابن حجر في «الموافقة» (ج ١ ص ١٣٧): (هذا حديث صحيح رجاله

ثقات).

وقال الهروي: وهذا من أجود حديث في أهل الشام.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال أبو نعيم: وهذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين.

وقال ابن عبد البر: حديث عرباض حديث ثابت.

والحديث صححه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة» (ج ١ ص ١٩).

قلت: ووعد الله تعالى بحفظ كتابه الكريم.

فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وهذا الوعد الإلهي يتضمن حفظ السنة النبوية لأنها بيان للذكر، وللسنة منزلتها

في الشريعة فالتزمام أمرها التزام للشرع؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾

[النساء: ٨٠].

قلت: إن السنة النبوية تُعتبر المصدر الثاني في التشريع الإسلامي بعد كتاب الله

تعالى، فهي التي فسرت القرآن الكريم، وفصلت عامه، وبيّنت مجمله، وقد عنيت

الأمّة الإسلامية من لدن عصر النبي صلى الله عليه وسلم بحفظ الأحاديث، وروايتها، والالتزام بها

علمًا وعملاً، وسلوكًا وأخلاقًا، ثم عنيت بجمعها، وتدوينها في كتب الأحاديث،

وَالسُّنَنِ، وَالْمَسَانِيدَ وَالْمَعَاجِمَ، وَالْمَشِيخَاتِ، وَالْأَجْزَاءِ ... وَنَحْوِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ
عُنِيَتْ بِالرُّوَاةِ، وَالْمَرْوِيَّاتِ، مِنْ حَيْثُ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ، وَوَضَعُوا فِي ذَلِكَ أَدَقَّ، وَأَصَلَ
وَأَحْكَمَ قَوَاعِدَ التَّقْدِ الْعِلْمِيِّ الصَّحِيحِ، وَتَرَكُوا لِنَافِي عِلْمِ تَارِيخِ الرِّجَالِ ثَرْوَةً نَادِرَةً، لَا
تُوجَدُ فِي أَيِّ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَّمِ الْأُخْرَى. (٢١١)

قُلْتُ: فَقَدْ كَانَ مِنْ مَنِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ تَكْفَلَ لَهَا بِحِفْظِ كِتَابِهِ،
وَصِيَانَةِ وَحْيِهِ أَنْ تَمْتَدَّ إِلَيْهِ يَدٌ بِتَحْرِيفٍ، أَوْ بِتَبْدِيلٍ، أَوْ زِيَادَةٍ، أَوْ نُقْصَانٍ. (٣)
وَلَقَدْ يَعْلَمُ الْبَاحِثُونَ أَنَّ مَضْمَارَ هَذَا الْحِفْظِ تَهَيُّاً لَهُ صَفْوَةٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَثَلَّةٌ مِنْ
الْأَفْذَادِ، أَقْبَلُوا عَلَى مَا اخْتَارَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِنُفُوسِ رَضِيَّةٍ، وَهَمَمِ فَتِيَّةٍ، وَعَزَائِمِ قَوِيَّةٍ،
مُبْتَغِينَ الْوَسِيلَةَ إِلَى الْخُطْوَةِ بِرِضَا رَبِّهِ، وَالْفَوْزَ بِأَعْلَى عَلَيِّينَ فَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ، وَأَضْنَوْا
لِيَالِيَهُمْ وَأَيَّامَهُمْ، وَمَا بَرَحُوا يَعْمَلُونَ، وَيَجِدُونَ فِيمَا يَعْمَلُونَ حَتَّى مَضُوا عَنْ هَذِهِ الدَّارِ
مَذْكُورِينَ بِلِسَانِ الصَّدِّقِ فِي الْآخِرِينَ، تَارِكِينَ مِنْ خَلْفِهِمْ عِلْمًا رَفِيعَ الْقَدْرِ، شَرِيفَ
الدُّكْرِ، جَلِيلَ الْأَثْرِ عَظِيمَ الْخَطَرِ ذَلِكَ هُوَ عِلْمُ أَصُولِ الْحَدِيثِ. (٤)

(١) وَكَذَلِكَ عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ مَالِمَ يُعْرَفُ عِنْدَ أُمَّةٍ أُخْرَى، وَهُوَ مُمَثَّلٌ فِي عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَجِهَابِذَتِهِ،
وَأَيْمَتِهِ التُّقَادِ.

(٢) انظر: «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» للسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٨-المقدمة).

(٣) وَلَا يَرْتَابُ أَوْلُو الْأَلْبَابِ أَنَّ لِلْحِفْظِ وَسَائِلَ، وَمَسَالِكَ شَتَّى بَيْنَهَا عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمْ.

(٤) انظر: «التقييد والإيضاح لما أُطْلِقَ وَأُغْلِقَ مِنْ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ج ١ ص ١٠-المقدمة).

قلتُ: وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْجَهَابِدَةِ، وَمِنَ الَّذِينَ حَمَلُوا رَايَةَ أُصُولِ الْحَدِيثِ الْعَلَامَةَ الْمُحَدَّثِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته ^(١) فَتَكَلَّمَ عَلَيَّ عَلِمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ وَتَخْرِيجِهِ، وَعِلْمَ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ وَمُشْكَلِهِ، غَرِيبِهِ وَمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَعِلْمَ التَّنْبِيهِ عَلَى التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، وَالبَحْثِ عَنِ الرُّوَاةِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا، فَمَيَّزَ صَحِيحَ الرُّوَايَاتِ مِنْ سَقِيمِهَا، فَأَوْسَعَ بَحْثًا وَشَرَحًا وَبَيَانًا فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ رِوَايَةً وَدَرَايَةً، فَقَضَى عُمُرَهُ فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، دِرَاسَةً وَتَدْرِيسًا، تَأَلِيفًا وَتَحْقِيقًا، عَمَلًا وَدَعْوَةً.

قلتُ: فَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته نَالَ بِالهِمَّةِ الْعَالِيَةِ بَعْدَ تَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَطَالِبَ الْعَالِيَةَ، كَيْفَ لَا وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْكَلَلَ، وَلَا يَعْقُدُ بِهِ الْكَسَلَ، لَيْلُهُ وَنَهَارُهُ فِي جِهْدٍ جَهِيدٍ، وَعَمَلٍ عِلْمِيٍّ سَدِيدٍ، يَقْرَأُ، وَيُحَقِّقُ، وَيَكْتُبُ، وَيُخْرِجُ، وَيُصَحِّحُ، وَيُضَعِّفُ، وَيُرَاجِعُ وَيُوثِّقُ ... فَرَفَعَ رَايَةَ السُّنَّةِ، وَقَضَى عَلَى الْبِدْعَةِ، وَنَصَحَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ، فَهُوَ بَحْثٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(١) وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ زَكَاهُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ، وَشَيْخُنَا الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ، وَالشَّيْخُ الْفَوْزَانِ، وَالشَّيْخُ حَمُودُ التُّوَيْجَرِيِّ وَغَيْرُهُمْ، وَهُمْ عَلَيَّ عِلْمٌ بِأَخْطَائِهِ فِي بَعْضِ الْإِعْتِقَادِ، وَمَعَ ذَلِكَ جَعَلُوهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَعَ تَخَطُّطِهِ فِيمَا بَدَرَ مِنْهُ مِنْ أَخْطَاءٍ فِي الدِّينِ؛ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَلَا تَفْرِيطٍ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ، لِذَلِكَ لَا بَدَّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ خَطَا الْمُجْتَهِدِ فِي الدِّينِ، وَبَيْنَ خَطَا غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ، لِنُحْكَمَ عَلَى هَذَا وَهَذَا بِمَا يَلِيقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

فَمِنْ تِلْكَ الْمَبَاحِثِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ كِتَابُ «صَحِيحِ الْجَامِعِ»؛ فَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ وَالْحَسَنَةَ عَلَى مَا تَبَيَّنَ عِنْدَهُ رَحِمَهُ اللهُ مَعَ تَخْرِيجِهَا وَعَزْوِهَا إِلَى كُتُبِهِ الْأُخْرَى.

قُلْتُ: وَقَدْ تَرَاجَعَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ أَحَادِيثٍ فِي كِتَابِ «صَحِيحِ الْجَامِعِ» وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِهِ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا ضَعِيفَةٌ، وَهَذَا مِنْ انْصَافِ الْعَالِمِ وَأَمَانَتِهِ، وَحُسْنِ اتِّبَاعِهِ أَنْ يَتَرَاجَعَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابُ، وَلَا يَمْنَعُهُ إِنْ قَالَ قَوْلًا سَابِقًا، أَوْ أَفْتَى بِفُتْيَا، أَوْ صَحَّحَ أَحَادِيثَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَهَذَا سَبِيلُ السَّلَفِ الصَّالِحِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.^(١)

قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٦): (فَرَحِمَ اللهُ عَبْدًا دَلَّنِي عَلَى خَطِيئِي، وَأَهْدَى إِلَيَّ عُيُوبِي. فَإِنَّ مِنَ السَّهْلِ عَلَيَّ - بِإِذْنِهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ - أَنْ أَتَرَاجَعَ عَنْ خَطَايَا تَبَيَّنَ لِي وَجْهَهُ، وَكُتُبِي الَّتِي تُطَبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَمَا يُجَدِّدُ طَبْعَهُ مِنْهَا أَكْبَرُ شَاهِدٌ عَلَيَّ ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا التَّرَاجُعُ لَا يَحْطُّ مِنْ مَنَزَلَتِهِ وَيُقَلِّلُ مِنْ شَأْنِهِ وَرِفْعَتِهِ، بَلْ هَذَا لَا يَزِيدُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا رِفْعَةً، وَلَا يَزِيدُهُ إِلَّا مَحَبَّةً فِي قُلُوبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَدَلُّ عَلَى انْصَافِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

(١) انظر: «التَّبَيُّهَاتُ الْمَلِيحَةُ عَلَى مَا تَرَاجَعَ عَنْهُ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالصَّحِيحَةِ» لِلْغَرِيبِ (ص ٥).

قلتُ: إذن فالاشتغال بعلم الحديث النبوي الشريف من أجل الطاعات، وأعظم القربات؛ لأنه من أفضل العلوم، وأنفع الفنون، ولقد كانت بضاعة الحديث في زمن السلف الأول رائجَة، والمُشتغلون بفنونه قائلين ظاهرين، لهم المنزلة الرفيعة بين علماء الشريعة، ولما طال الأمد، وانقطع من يفيد الناس في علم الحديث، فترت رغبة الخلف عن مواصلة همّة السلف، حتى قل هذا الضرب في هذا الزمان؛ فصار المُشتغلون به قلة، والمُحققون له أقل من ذلك.

فَقَدْ كَانُوا إِذَا عُدُوا قَلِيلًا

فَقَدْ صَارُوا أَقَلَّ مِنَ الْقَلِيلِ

ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره، ويحفظ دينه، كما قال عز وجل في كتابه الكريم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، حيث قيض الله تعالى لهذا العلم رجالاً، جددوا معالمة، ورفعوا مناراته، وأخرجوه للناس غصاً طرياً.^(١)

قلتُ: فلا خلاف بين أولي الألباب والعقول، ولا ارتياب عند ذوي المعارف والمُحصول، أن علم الحديث والآثار، أشرف العلوم الإسلامية قدراً، وأحسنها ذكراً، وأكملها نفعاً، وأعظمها أجراً؛ إذ أنه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها،

(١) انظر: «جُهود الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي الْحَدِيثِ» لِلْعَبْرِيِّ (ص ٥).

وَمَعَاقِدُهُ الَّتِي أُضِيفَ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ فَرَضَ مِنْ فُرُوضِ الْكَفَايَاتِ يَجِبُ التَّزَامُ، وَحَقٌّ مِنْ حُقُوقِ الدِّينِ يَتَعَيَّنُ إِحْكَامُهُ وَاعْتِرَازُهُ.^(١)

وَعَلَيْهِ:

فَإِنَّ حَمَلَةَ هَذَا الْعِلْمِ شَرَفُوا بِشَرَفِهِ، وَعَلَتْ أقدَارُهُمْ لَعُلُو قَدْرِهِ، وَكَانُوا شَامَةً فِي الْعِلْمِ وَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلِذَا خَصَّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِخَصَائِصٍ عَظِيمَةٍ، وَمَنَاقِبِ جَسِيمَةٍ، وَهَذِهِ الْخَصَائِصُ الَّتِي امْتَازُوا بِهَا عَنْ غَيْرِهِمْ لِمَا لَهُمْ مِنَ الدُّورِ الْكَبِيرِ، وَالْجُهْدِ الْعَظِيمِ فِي خِدْمَةِ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ الْمُشَرَّفَةِ دَعْوَةً، وَدِفَاعًا.

قُلْتُ: وَهَذِهِ مَنَقِبَةٌ أُخْتَصَّ بِهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ، لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ اثْنَانِ، بَلِ الْجَمِيعُ يُسَلِمُونَ الْحُكْمَ فِي هَذَا الشَّأْنِ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُهُ وَالْمُتَخَصُّصُونَ بِهِ، يُوضِحُ ذَلِكَ: مَا قَالَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٩٦): (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةَ أَسْبَابِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ الْحُفَظَاطُ لِرَوَايَاتِ النَّاسِ، الْعَارِفِينَ بِهَا دُونَ غَيْرِهِمْ، إِذِ الْأَصْلُ الَّذِي يَعْتَمِدُونَ لِأَدْيَانِهِمُ السُّنَنُ، وَالآثَارُ الْمَنْقُولَةُ مِنْ عَصْرِ إِلَى عَصْرٍ، مِنْ لَدُنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، فَلَا سَبِيلَ لِمَنْ نَابَذَهُمْ مِنَ النَّاسِ، وَخَالَفَهُمْ فِي الْمَذْهَبِ، إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ، مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فِيمَا مَضَى مِنَ الْأَعْصَارِ، مِمَّنْ نَقَلَ الْأَخْبَارَ، وَالآثَارَ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ عَنِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَهُمْ وَيُمَيِّزُونَهُمْ، حَتَّى يَنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَهُمْ فِي التَّعْدِيلِ، وَالتَّجْرِيحِ). اهـ

(١) مُقْتَبَسٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ «النَّهْيَةِ» لابن الأثير (ج ١ ص ٧).

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَلَ مِنِّي هَذَا
الْجُهْدُ، وَيَجْعَلُهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوْلَانَا بِعَوْنِهِ،
وَرِعَايَتِهِ إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيُّ الْأَثْرِيُّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنْ: «فَالِحًا الْحَرْبِيَّ» يُضَلُّ وَيُبَدِّعُ الْعُلَمَاءُ عَلَى طَرِيقَةِ جُهَيْمَانَ وَجَمَاعَتِهِ؛ مِنْهُمْ: الشَّيْخُ الْمَحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله

قَالَ فَالِحُ الْحَرْبِيُّ: «جُهَيْمَانُ الْمَدِينَةُ»؛ فِي الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله: (الْأَلْبَانِيُّ أَنَا أَعْرَفُ النَّاسُ بِهِ^(١)، وَأَنَا أَقُولُ مُبْتَدِعٌ!^(٢)، وَهَذَا مِمَّا يُنْكِرُ عَلَيَّ^(٣)، وَأَنَا وَاثِقٌ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ^(٤)، وَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ!^(٥)، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا!، وَأَنَا أَشَدُّ

(١) بَلْ أَنْتَ أَجْهَلُ النَّاسِ بِالشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله، وَجَهْلَكَ فِيهِ الْجَهْلُ الْمُرْكَبُ، الَّذِي هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْجَهْلِ الْبَسِيطِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

(٢) وَهَذَا مِنْ شُدُودِكَ فِي التَّوَاوَى، وَأَنَّهُ لَمْ يُوَافِقَكَ أَيَّ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ عَلَى تَبَدُّعِكَ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله، وَتَضْلِيلِهِ!، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْكَ وَمِنْ شَرِّكَ.

(٣) وَهُنَا يَقْرَأُ «فَالِحُ الْحَرْبِيُّ» أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُنْكِرُونَ عَلَيْهِ تَبَدُّعَهُ، وَطَعْنَهُ فِي الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَلْتَفِتْ «فَالِحُ» لِانْتِكَارِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، فَهُوَ سَادٌّ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِمْ!، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّكْبِيرِ.

(٤) انظُرُوا إِلَيَّ: «فَالِحِ الْمَعْرُورِ» يُرِيدُ أَنْ يَقُومَ الْحُجَّةَ عَلَى الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ إِذَا أَخْطَؤُوا فِي الدِّينِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [ص: ٥].

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «فَالِحًا الْمُتَكَبِّرَ» لَا يُفْرَقُ بَيْنَ خَطَا الْعَالِمِ الْمُجْتَهِدِ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنْ جَهْلَةِ النَّاسِ، فَهُوَ يُبَدِّعُ الْعَالِمَ الْمُجْتَهِدَ، كَمَا يُبَدِّعُ الْجَاهِلَ الْمُعَانِدَ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ فِي الدِّينِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ» [ص: ٦].

(٥) انظُرُوا إِلَى ضَلَالِ «فَالِحِ» الْمُعْجَبِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ يُضَلُّ الْعُلَمَاءَ بِطَرِيقَةٍ خَبِيثَةٍ لَيْسَ لَهَا أَيُّ مَثِيلٍ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

مَنْ حَدَرَ مِنْهُ^(١)؛ حَتَّى كَانَ قَدِيمًا قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لِي، وَأَدْرَسَ الْأَلْبَانِي، وَأَدْرَسَ كُتْبَهُ، وَأَطَّلَعَ عَلَى الْكَثِيرِ^(٢)، وَأَنَا أَعْرِفُ أَنَّهُ حَقَّقَ كُتُبَ الْعَقِيدَةِ، وَمَعَ هَذَا يُصِرُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْخَسِيسِ! ^(٣). (٤) اهـ

قلتُ: ومُرَادُ: «فَالِحِ الْحَرْبِيِّ» بِذَلِكَ الطَّعْنُ فِي الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وَعَمَزَهُ وَلَمَزَهُ بِلِسَانِهِ الْحَادِّ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَسِّكَهُ عَنِ الطَّعْنِ فِي الْعُلَمَاءِ! بِاسْمِ تَبَيَّنِ الْأَخْطَاءِ فِي الدِّينِ! ^(٥).

وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي تَبْدِيعِهِ، وَطَعْنِهِ، وَتَضْلِيلِهِ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

(١) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى خُبْتِ «فَالِحِ الْجُهَيْمَانِيِّ» عَلَى الْعُلَمَاءِ إِذَا خَالَفُوهُ فِي أَيِّ مَسْأَلَةٍ سَوَاءً كَانَتْ فِي الْأَصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ، وَهَذَا هُوَ الْعَلْوُ فِي الدِّينِ الَّذِي نَهَى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّنَّةِ!

(٢) وَهَذَا مِنَ الْكَذِبِ، فَإِنَّ كُتُبَكَ فِي رُدُودِكَ عَلَى كُتُبِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، لَكِي نَرَى كَثْرَةَ الْمَرَاجِعِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا مِنْ كُتُبِهِ، وَمِنْ ثَمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّكَ دَرَسْتَ كُتُبَ الشَّيْخِ، وَأَطَّلَعْتَ عَلَى الْكَثِيرِ مِنْهَا، لَمْ تَخْرُجْ لَنَا ذَلِكَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَذِبِكَ عَلَى النَّاسِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكَذِبِ.

(٣) وَاللَّهُ إِنَّكَ مُصِرٌّ عَلَى مَذْهَبِ حَبِيبِ، فَارْقَكَ بِسَبِيهِ الْعُلَمَاءُ وَطَلَبْتَهُمْ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ، فَبُنِسَ الرَّجُلَ أَنْتَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ!

(٤) «التَّوَأَصَّلُ الْمَرْئِي»؛ بَصَوْتِ: «فَالِحِ الْحَرْبِيِّ».

(٥) يَا فَالِحُ مَا هِيَ الْمَصْلَحَةُ الدِّينِيَّةُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ فِي الْعُلَمَاءِ أَمَامَ الشُّبَابِ الْمَسْكِينِ فِي الْمَجَالِسِ الْعَامَّةِ، لَا تَوْجُدُ أَيَّ مَصْلَحَةٍ فِي الدِّينِ، إِلَّا أَنَّكَ مُوَلِّعٌ بَعْمَزٍ، وَلَمَزَ الْعُلَمَاءَ فِي أَيِّ مُخَالَفَةٍ يَخَالِفُوكَ فِيهَا فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لَمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْمِينَ رحمته الله؛ عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارِزٍ رحمته الله،
وَالشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله: (أَقُولُ: عَنْهُمَا أَنَّهُمَا عَلَمَانِ مِنَ أَعْلَامِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي
الْحَدِيثِ، وَالِدَعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمُقَارَعَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ).^(١) اهـ

وَسُئِلَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْمِينَ رحمته الله: هُنَاكَ شَبَابٌ يَقُولُونَ فِي
كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَعْرُوفِينَ كَلِمَاتٍ شَدِيدَةٍ، وَوَجَدُوا لَهُمْ أَيْضًا مَجْمُوعَةً مِنْ شَبَابٍ
مَعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ هُوَ إِمَامٌ فِي الْإِرْجَاءِ، وَيَقُولُونَ أَيْضًا فِي
كِبَارِ هَيْئَةِ الْعُلَمَاءِ فِيهِمْ إِرْجَاءٌ، وَجَهْلٌ بِالْوَاقِعِ، وَإِذَا نَاقَشْنَاهُمْ قَالُوا نَحْنُ مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ، وَنَحْنُ سَلَفِيُّونَ^(٢)؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (أَمَّا كَلَامُهُمْ فِي الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ الْعُلَمَاءَ شَيْئًا، وَلَا أَعْلَمُ
عَنِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ قَوْلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ، بَلْ هُوَ سَلَفِيٌّ، سُنِّيٌّ، مُحَدِّثٌ،
قَالَ أَنْ يُوجَدَ فِي عَصْرِهِ مِثْلُهُ!).

وَأَمَّا هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ هُنَا، فَدَعَاؤُهُمْ أَنَّهُمْ جَاهِلُونَ بِالْوَاقِعِ كَغَيْرِهَا مِنْ
الدَّعَاوَى، الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَهَلْ نَاقَشُوا هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءَ،
وَعَرَفُوا أَنَّهُمْ عِنْدَهُمْ جَهْلٌ بِالْوَاقِعِ، وَكَلِمَةٌ: جَهْلٌ بِالْوَاقِعِ، وَفِقَهُ الْوَاقِعِ، وَمَا أَشْبَهَ

(١) انظر: «العلامة ابن عثيمين يركي الشَّيْخِ الْأَلْبَانِي، وَأَنَّهُ مِنْ أَعْلَامِ الْأُمَّةِ» بِصَوْتِ الشَّيْخِ فِي «التَّوَاصِلِ

الْمَرْيِيِّ».

(٢) وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ أَتْبَاعِ: «فَالِحِ الْحَرْبِيِّ» تَمَامًا؛ فَإِنَّهُمْ يَطْعَنُونَ فِي الْعُلَمَاءِ ثُمَّ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ

السُّنَّةِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٦].

ذَلِكَ، هَذِهِ كُلُّهَا كَلِمَاتٌ مُحَدَّثَةٌ جَاءَتْ مِنْ بَعْضِ الدَّعَاةِ، وَالْفِقْهُ الْمَحْمُودُ هُوَ الْفِقْهُ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ... وَأَمَّا مَوْقِفُكُمْ مَعَهُمْ -يَعْنِي: مِنَ الْحُقَّادِ عَلَى الْعُلَمَاءِ- فَأَرَى أَنْ تَتْرَكُوهُمْ^(١) ... أَبَدًا، وَلَا كَأَنَّهُمْ شَيْءٌ^(٢) ... نَعَمْ: مَا فِيهِ شَكٌّ؛ يَعْنِي: أَيِ إِنْسَانٍ يَرْمِي الْمُعْتَدِلِينَ بِالْإِرْجَاءِ، فَإِنَّهُ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ الْخَوَارِجِ^(٣)؛ يَعْنِي: يَكُونُ فِيهِ عِرْقٌ مِنَ الْخَوَارِجِ^(٤). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ حَفِظَهُ اللَّهُ: (الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَالِمٌ فَاضِلٌ مُحَدَّثٌ لَهُ نَشَاطٌ، وَاجْتِهَادٌ، كَوْنٌ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ أخطاءٌ، فَالْخَطَأُ مُمَكِّنٌ، لَكِنْ إِذَا أَخْطَأَ الْعَالِمُ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْسَى فِضَائِلَهُ، وَأَعْمَالَهُ، وَنَطْوِي لِكُلِّ جُهُودِهِ عَلَى خَطَأٍ وَقَعَ فِيهِ، بِلَا شَكٍّ أَخْطَأَ، كَمَا أَنَا أَخْطِئُ، وَيُخْطِئُ غَيْرِي فَهَلْ هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَنْ أَخْطَأَ مِنَ الْعُلَمَاءِ قُلْنَا خَطْوُكَ يَقْضِي عَلَى كُلِّ حَسَنَاتِكَ، كَمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَوَائِلِ أَخْطِئُوا فِي فَتَاوَى، أَوْ خَالَفُوا النَّصُوصَ مَعَ هَذَا تُرْجِمَ عَلَيْهِمْ وَاعْتَدِرَ لَهُمْ، وَقَدْ وَضَعَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَسَالَةً صَغِيرَةً بِاسْمِ: «رَفْعِ الْمَلَامِ عَنِ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامِ»^(٥).

اهـ

(١) أَي: هَجَرَهُمْ.

(٢) لَا يَسَاوُونَ فِلسَافًا فِي دِينِنَا.

(٣) فَاعْتَبَرَ شَيْخُنَا ابْنَ عُثَيْمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنَّا الَّذِينَ يَطْعَنُونَ فِي الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ عَلَى مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ.

(٤) انظر: «التَّوَاصِلِ الْمَرْئِي» بِصَوْتِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنَّا.

(٥) انظر: «قَمْعِ فَالِحِ الْحَرَبِيِّ؛ مِنَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ لِتَبَدُّعِهِ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ» بِصَوْتِ الشَّيْخِ، فِي

«التَّوَاصِلِ الْمَرْئِي».

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللهُ: (هَذَا الْكَلَامُ فِي الْعُلَمَاءِ، وَتَجْرِيحِ النَّاسِ، وَأَنَّ هَذَا مِنَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي الْعَوَامِ فَكَيْفَ بِالْعُلَمَاءِ).

وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ تَوَفَّى إِلَى رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى، وَنَزَّجُوا لَهُ الرَّحْمَةَ وَالْمَغْفِرَةَ، وَلَهُ جُهُودٌ فِي الدِّينِ، وَعَقِيدَتُهُ عَقِيدَةٌ سَلِيمَةٌ، وَإِنْ وَقَعَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْخَطَأِ، فَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَبْحَثَ فِي هَذَا الشَّيْءِ، وَنُنْشِرُهُ بَيْنَ النَّاسِ. وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَعْبِرَةٌ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَإِذَا أَخْطَأَ فِي مَسْأَلَةٍ، فَلَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُرْجِيٌّ، فَتَقُولُ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْعِصْمَةُ لِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى، فَكُلُّهُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ! (١) اهـ

قُلْتُ: إِذَا هَكَذَا جَاءَ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ الْمَسْمُوعِ مِنْ: «فَالِحِ الْحَرْبِيِّ» الَّذِي يُعْلَنُ فِيهِ بِالطَّعْنِ فِي الْعُلَمَاءِ، وَلَوْ نَظَرْتَ إِلَى مَجَالِسِهِ الْأُخْرَى؛ فَأَكْثَرُهَا فِيهَا الطَّعْنُ، وَالغَمَزُ، وَاللَّمَزُ فِي عُلَمَاءِ السُّنَّةِ؛ مِنْهُمْ: الشَّيْخُ ابْنُ بَارِزٍ، وَالشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، وَالشَّيْخُ مُقْبَلُ الْوَادِعِيِّ، وَالشَّيْخُ الْفَوْزَانِ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ، وَغَيْرُهُمْ.

قُلْتُ: وَاللهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْعُلَمَاءَ وَالْمُسْلِمِينَ بِالْعِقَابِ.

(١) انظر: «مَقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ مِنَ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوْزَانِ عَلَى فَالِحِ الْهَالِكِ لِتَبَدُّعِهِ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ» بِصَوْتِ

الشَّيْخِ، فِي «التَّوَاصِلِ الْمَرْيِيِّ».

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ
(٧٨) الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا
جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٨، ٧٩].
وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

قلت: ففي هذه الآية يتوعد الله تعالى للذي يزدرى بالناس، ويتنقص بهم،
ويطعن عليهم من خلفهم!^(١)

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾
[الهمزة: ١] قَالَ: (طَعَانٍ مُّغْتَابٍ).^(٢)

وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] قَالَ:
(يَهْمَزُهُ وَيَلْمِزُهُ بِلِسَانِهِ وَعَيْنِهِ، وَيَأْكُلُ لَحُومَ النَّاسِ، وَيَطْعُنُ عَلَيْهِمْ).^(٣)
قلت: فهذه الآيات فيها الوعيد الشديد «لفالِحِ الْحَرْبِيِّ»^(٤)، لأكله للحوم العلماء
بغير ضمير، ولا وزاع ديني، اللهم غفراً.

(١) وانظر: «تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٧ ص ٦٥٠).

(٢) أتر حسن.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (ج ٢٤ ص ٦١٨).

وإسناده حسن.

(٣) أتر صحيح.

أخرجه عبد الرزاق في «تفسير القرآن» (ج ٣ ص ٤٥٩).

وإسناده صحيح.

(٤) قلت: والذي يأكل لحوم العلماء، فلا بد أن الله تعالى يتنبيه بموت قلبه فلا يشعر بالذنب مهما كان هذا الذنب، وقد حصل «لفالِحِ
الْحَرْبِيِّ» هذا المرئ فمات قلبه فلا يشعر بما يخرج من رأسه، ولا يشعر بما يقول في طعنه في العلماء، وعظم إثمه عند الله تعالى.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِي» (ص ٢٨): (وَاعْلَمْ يَا أَخِي وَفَقْنَا اللهُ، وَإِيَّاكَ لِمَرَضَاتِهِ، وَجَعَلْنَا مِمَّنْ يَحْشَاهُ، وَيَتَّقِيهِ حَقَّ تَقَاتِهِ أَنْ لِحُومَ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ، وَعَادَةُ اللهِ فِي هَتِكَ أَسْتَارِ مُنْتَقِصِيهِمْ مَعْلُومَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَقِيعَةَ فِيهِمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ أَمْرُهُ عَظِيمٌ، وَالتَّناوُلُ لِأَعْرَاضِهِمْ بِالزُّورِ، وَالِافْتِرَاءِ مَرْتَعٌ وَخِيمٌ، وَالِاخْتِلَاقُ عَلَى مَنْ اخْتَارَهُ اللهُ مِنْهُمْ لِنَعَشِ الْعِلْمِ خُلُقٌ ذَمِيمٌ). اهـ

قلتُ: فغيبَةُ الْعُلَمَاءِ، وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ أَعْظَمُ مِنْ غِيْبَةِ غَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ، فَافْطَنْ

لهَذَا.^(١)

قلتُ: فَمَنْ أَطْلَقَ لِسَانَهُ فِي الْعُلَمَاءِ بِالثَّلْبِ فِيهِمْ، بَلَاةُ اللهِ تَعَالَى قَبْلَ مَوْتِهِ؛ بِمَوْتِ الْقَلْبِ، فَلَا يَشْعُرُ بِمَا يَقُولُ مِنَ الْبَاطِلِ فِي الْعُلَمَاءِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ: (الْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي،

وَأَلَّا يَتَكَلَّمَ إِلَّا عَنْ بَصِيرَةٍ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ؛ فِي تَرْجَمَةِ: «الْإِمَامِ الْمَرْوَزِيِّ» فِي «السِّيَرِ» (ج ١٤

ص ٤٠): (وَلَوْ أَنَا كَلَّمَا أَخْطَأَ إِمَامًا فِي اجْتِهَادِهِ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ خَطَأً مَغْفُورًا لَهُ، فَمُنَّا

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥].

(١) ثُمَّ أَيُّ مَصْلَحَةٍ فِي الْعِلْمِ وَالِدِّينِ تَرْجُوهَا يَا فَالِحُ بِمَثَلِ هَذَا الْكَلَامِ فِي الْعُلَمَاءِ فِي مَجَالِسِكَ الْفَاسِدَةِ أَمَامِ الشَّبَابِ الْمَسْكِينِ! ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُْمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

(٢) مُجَلَّة: «رَابِطَةُ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ» فِي الْعَدَدِ رَقْم: (٣١٣).

عَلَيْهِ، وَبَدَّعْنَاهُ، وَهَجَرْنَاهُ، لَمَا سَلِمَ مَعَنَا لَا ابْنَ نَصْرٍ، وَلَا ابْنَ مَدَنَةَ، وَلَا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمَا، وَاللَّهُ هُوَ هَادِي الْخَلْقِ إِلَى الْحَقِّ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ٤٣): (وَمَنْ لَهُ فِي الْأُمَّةِ لِسَانٌ صِدْقٍ عَامٌّ بِحَيْثُ يُثْنَى عَلَيْهِ وَيُحْمَدُ فِي جَمَاهِيرِ أَجْناسِ الْأُمَّةِ فَهَؤُلَاءِ هُمْ أئِمَّةُ الْهُدَى وَمَصَابِيحُ الدُّجَى). اهـ

قُلْتُ: وَالْفِقْهُ فِي الدِّينِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَازِلِ، وَأَسْمَاهَا وَأَعْلَاهَا، وَأَيُّ عِلْمٍ أَفْضَلُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ الْمَرْءُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.^(١) وَاللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ بِالْمَرْءِ خَيْرًا دَلَّهُ عَلَى طَرِيقِ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ.

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)؛ أَيُّ: يَجْعَلُهُ فَقِيهًا فِي الدِّينِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٩)، وَ(ج ١٣ ص ٢١٧)، وَفِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٦٦٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٧١٨ و ٧١٩)، وَ(ج ٢ ص ١٥٢٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٢ و ٩٣ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٧٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٤)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٦٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٧٨ و ٢٨٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ص ٢٥٢)، وَفِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٤٩٦)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ١٩٤)، وَابْنُ قَاسِمٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٤٣)، وَابْنُ

(١) وانظر: «العلم» لشيخنا ابن عثيمين (ص ١٣)، و«العلم» للشيخ ابن باز (ص ١٣).

حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢١٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٩ ص ٣٢٩
 وَ ٣٤٤ وَ ٣٤٨ وَ ٣٦٧)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٥٩)، وَفِي «مُسْنَدِ
 الشَّامِيِّينَ» (ج ٢ ص ١٤٢ وَ ١٥٤ وَ ١٦٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ١
 ص ٢٠)، وَفِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٣ ص ٧٩)، وَالْجُوزْقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاكِيرِ» (ج ١
 ص ٩٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «مُسْنَدِ حَدِيثِ مَالِكٍ» (ج ٣٢ ص ١٣٣-تَهْذِيبِ الْكَمَالِ)، وَأَبُو
 مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ج ٢ ص ٧١)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ» (٢٥)،
 وَالْحَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٥ وَ ٧ وَ ٨)، وَفِي «الْمَوْضُحِ» (ج ٢ ص ٣٣٧)،
 وَفِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (١٧٨٢)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «زَوَائِدِهِ عَلَى عَوَالِي مَالِكٍ»
 (ص ٢٣٤)، وَالْحَمَّامِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٨٠)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأَ»
 (ص ٦١٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٢٣٦ وَ ٢٣٧)، وَمَالِكُ فِي
 «الْمَوْطَأَ» (ج ٢ ص ٩٠٠)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (ج ١ ص ٢٢٥)، وَعَبْدُ بَنُ
 حَمِيدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٧٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩
 ص ٣٠٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ١٧٤ وَ ١٧٥)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ»
 (ج ٧ ص ١٥٥ وَ ١٥٦)، وَفِي «الْحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٥١٥)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١
 ص ٨٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٣٧١)، وَوَكَيْعٌ فِي «الزُّهْدِ» (٢٣٠)،
 وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٥٣٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (٣٨٥)، وَ(٣٨٦)،
 وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «عَوَالِي مَالِكٍ» (ص ٦٥ وَ ٦٦)، وَالْفَرْيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (١٨٠)،
 وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٥٠)، وَ(٨٥١)، وَابْنُ مَنَدَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (٣٣١)، وَالْمِزِّيُّ

في «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣٢ ص ١٣٣) مِنْ طُرُقٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَمَعْنَاهُ: أَنْ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهُ فِي الدِّينِ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا^(١)،
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلْمِ» (ص ١٣): (فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ
الْعِلْمِ، وَأَنَّ مِنْ عِلْمَاتِ الْخَيْرِ، وَالسَّعَادَةِ، وَمِنْ عِلْمَاتِ التَّوْفِيقِ.

وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ بِالْعَبْدِ خَيْرًا أَنْ يُفَقِّهَهُ فِي دِينِهِ، وَأَنْ يَتَبَصَّرَ فِي ذَلِكَ، حَتَّى
يَعْرِفَ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، وَحَتَّى يَعْرِفَ رَبَّهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ،
وَعَظِيمِ حَقِّهِ، وَحَتَّى يَعْرِفَ النِّهَايَةَ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَلِأَعْدَائِهِ!). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٢١٢): (وَقَدْ ثَبَتَ
فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)؛ وَلَا زِمَ ذَلِكَ
أَنَّ مَنْ لَمْ يُفَقِّهْهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ لَمْ يُرِدْ بِهِ خَيْرًا؛ فَيَكُونُ التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ فَرَضًا، وَالتَّفَقُّهُ
فِي الدِّينِ: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا السَّمْعِيَّةِ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
مُتَّفَقًّا فِي الدِّينِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (ج ١ ص ٦٠): (فِي
الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ
خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُفَقِّهْهُ فِي دِينِهِ لَمْ يَرِدْ بِهِ خَيْرًا؛ كَمَا أَنَّ

(١) وانظر: «العلم» لشيخنا ابن عثيمين (ص ١٩)، و«العلم» للشيخ ابن باز (ص ١٣).

مَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا فَقَهَّهُ فِي دِينِهِ، وَمَنْ فَقَهَّهُ فِي دِينِهِ فَقَدْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا إِذَا أُرِيدَ بِالْفِقْهِ الْعِلْمُ الْمُسْتَلْزَمُ لِلْعَمَلِ.

وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ بِهِ مُجَرَّدُ الْعِلْمِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنْ مَنْ فَقَهَهُ فِي الدِّينِ فَقَدْ أُرِيدَ بِهِ خَيْرًا، فَإِنَّ الْفِقْهَ حَيْثُ يَكُونُ شَرْطًا لِإِرَادَةِ الْخَيْرِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ مُوجِبًا). اهـ
قلت: فَقَدْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ خَيْرًا، وَمَيَّزَهُمْ بِالْخَيْرِيَّةِ حِينَ فَقَهُوا فِي الدِّينِ.

وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْنَا أَنْ حَفِظَ هَذَا الدِّينَ بَرَجَالِهِ الْمُخْلِصِينَ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ الَّذِينَ كَانُوا أَعْلَامًا يَهْتَدَى بِهِمْ، وَأُئِمَّةً يُقْتَدَى بِهِمْ، وَأَقْطَابًا تَدُورُ عَلَيْهِمْ مَعَارِفُ الْأُمَّةِ، وَأَنْوَارًا تَتَجَلَّى بِهِمْ غِيَاهِبُ الظُّلْمَةِ، فَهُمْ السِّيَاحُ الْمَتِينِ الَّذِي حَالَ بَيْنَ الدِّينِ وَأَعْدَائِهِ، وَالنُّورِ الْمُبِينِ الَّذِي تَسْتَنِيرُ بِهِ الْأُمَّةُ عِنْدَ اشْتِبَاهِ الْحَقِّ وَخَفَائِهِ، وَهُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ فِي أُمَّمِهِمْ، وَأَمْنَاؤُهُمْ عَلَى دِينِهِمْ، وَهُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، فَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ كَمِثْلِهِمْ نَاصِحًا مُخْلِصًا، يَعْلَمُونَ أَحْكَامَ اللَّهِ، وَيُعْظَمُونَ عِبَادَةَ اللَّهِ، وَيَقْدُونَ الْأُمَّةَ لِمَا فِيهِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، فَهُمْ الْقَادَةُ حَقًّا، وَهُمْ الزُّعَمَاءُ الْمُصْلِحُونَ، وَهُمْ أَهْلُ الْخَشْيَةِ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]؛ لِهَذَا وَغَيْرِهِ كَانَ عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ تَعْرِفَ حَقَّهُمْ، وَتَدْعُوا لَهُمْ وَتَقُومَ بِمَا يَجِبُ لَهُمْ، وَمِنْ ذَلِكَ نَشْرُ عِلْمَهُمْ بَيْنَ الْأُمَّةِ حَتَّى يَسْتَفِيدَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ مِنْهُ.^(١)

(١) وانظر: «رَفَعُ الْمَلَامِ عَنِ الْأُمَّةِ الْأَعْلَامِ» لابن تَيْمِيَّةَ (ص ١١)، و«الْفَتَاوَى» له (ج ١١ ص ٤٣)، و«الْعِلْمُ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٥ و ٦)، و«إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لابن الْقَيْمِ (ج ١ ص ٧)، و«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٣ ص ٣٢٧)، و«الْعِلْمُ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٢٠).

قُلْتُ: فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَصَّ أَهْلَ الْفِقْهِ بِمَزِيدِ الْاِمْتِنَانِ، وَفَضَلَهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ، لِمَا وَضَحُوا الْفِقْهَ أَعْظَمَ تَوْضِيحًا، وَبَيَّنُّوهُ أَفْضَلَ بَيَانًا.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ» (ص ٣): (فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، اخْتَصَّ مِنْ خَلْقِهِ مَنْ أَحَبَّ، فَهَدَاهُمْ لِلْإِيمَانِ، ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ أَحَبَّ، فَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ، فَعَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَفَقَّهَهُمْ فِي الدِّينِ، وَعَلَّمَهُمُ التَّوْوِيلَ وَفَضَّلَهُمْ عَلَى سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَأَوَانٍ.

رَفَعَهُمْ بِالْعِلْمِ، وَزَيَّنَهُمْ بِالْحِلْمِ، بِهِمْ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَالْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالصَّارُّ مِنَ النَّافِعِ، وَالْحَسَنُ مِنَ الْقَبِيحِ.

فَضَّلَهُمْ عَظِيمًا، وَخَطَرَهُمْ جَزِيلًا، وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقُرَّةُ عَيْنِ الْأَوْلِيَاءِ.

الْحَيَاتَانِ فِي الْبِحَارِ لَهُمْ تَسْتَغْفِرُونَ، وَالْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا لَهُمْ تَخَضَعُونَ، وَالْعُلَمَاءُ فِي الْقِيَامَةِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ تَشْفَعُونَ، مَجَالِسُهُمْ تُفِيدُ الْحِكْمَةَ، وَبِأَعْمَالِهِمْ يَنْزَجُرُ أَهْلُ الْغَفْلَةِ.

هُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْعِبَادِ، وَأَعْلَى دَرَجَةٍ مِنَ الزُّهَادِ، حَيَاتُهُمْ غَنِيمَةٌ، وَمَوْتُهُمْ مُصِيبَةٌ، يُذَكَّرُونَ الْغَافِلَ، وَيُعَلَّمُونَ الْجَاهِلَ، لَا يُتَوَقَّعُ لَهُمْ بَائِقَةٌ، وَلَا يُخَافُ مِنْهُمْ غَائِلَةٌ.

بِحُسْنِ تَأْدِيبِهِمْ يَتَنَازَعُ الْمُطِيعُونَ، وَبِجَمِيلِ مَوْعِظَتِهِمْ يَرْجِعُ الْمُقْصِرُونَ.

جَمِيعُ الْخَلْقِ إِلَى عِلْمِهِمْ مُنْتَاجٌ، وَالصَّحِيحُ عَلَى مَنْ خَالَفَ بِقَوْلِهِمْ مُحْتَاجٌ.

الطَّاعَةُ لَهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ وَاجِبَةٌ، وَالْمَعْصِيَةُ لَهُمْ مُحَرَّمَةٌ.

مَنْ أَطَاعَهُمْ رَشَدًا، وَمَنْ عَصَاهُمْ عِنْدًا.

مَا وَرَدَ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْرٍ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ، حَتَّى وَقَفَ فِيهِ فَيَقُولُ الْعُلَمَاءُ
يَعْمَلُ، وَعَنْ رَأْيِهِمْ يَصُدُّرُ، وَمَا وَرَدَ عَلَى أَمْرَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حُكْمٍ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ
فَيَقُولُهُمْ يَعْمَلُونَ، وَعَنْ رَأْيِهِمْ يَصُدُّرُونَ.

وَمَا أَشْكَلَ عَلَى قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حُكْمٍ، فَيَقُولُ الْعُلَمَاءُ يَحْكُمُونَ، وَعَلَيْهِ
يُعَوَّلُونَ، فَهُمْ سِرَاجُ الْعِبَادِ، وَمَنَارُ الْبِلَادِ، وَقَوَامُ الْأُمَّةِ، وَيَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ.

هُمُ غَيْطُ الشَّيْطَانِ، بِهِمْ تَحْيَا قُلُوبُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَتَمُوتُ قُلُوبُ أَهْلِ الزَّيْغِ.
مَثَلُهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، يُهْتَدَى بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ،
إِذَا انْطَمَسَتِ النُّجُومُ تَحْيَرُوا، وَإِذَا أَسْفَرَ عَنْهَا الظُّلَامُ أَبْصَرُوا). اهـ

قلتُ: وَهَذَا الْكَلَامُ يَحْمَلُ بِشَائِرَ عَظِيمَةَ لِلْعُلَمَاءِ، وَيُبَيِّنُ مَا لَهُمْ مِنَ الْقَدْرِ
الْجَلِيلِ، وَالْمَقَامِ النَّبِيلِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا

إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

فَقَدْ أَشْهَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَجَلٍ مَشْهُودٍ وَهُوَ تَوْحِيدُهُ، وَهَذَا يَدُلُّ
عَلَى فَضْلِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ، وَأَنَّ فِي ضِمْنِهِ هَذَا تَرْكِيئُهُمْ وَتَعْدِيلُهُمْ، وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ فِي
جُمْلَتِهِمْ عُدُولٌ.^(١)

(١) انظر: «قواعد التعامل مع العلماء» لابن مغللاً (ص ٤٨)، و«مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ج ١

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٢٣): (فَقَرَنَ اسْمَ الْعُلَمَاءِ بِاسْمِ الْمَلَائِكَةِ كَمَا قَرَنَ اسْمَ الْمَلَائِكَةِ بِاسْمِهِ، وَكَمَا وَجَبَ الْفَضْلُ لِلْمَلَائِكَةِ بِمَا أَكْرَمَهُمْ بِهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ الْفَضْلُ لِلْعُلَمَاءِ بِمَا أَكْرَمَهُمْ بِهِ مِنْ مِثْلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٤١): (فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الْعِلْمِ، وَشَرَفِ الْعُلَمَاءِ وَفَضْلِهِمْ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدٌ أَشْرَفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَقَرَنَهُمُ اللَّهُ بِاسْمِهِ وَاسْمِ مَلَائِكَتِهِ؛ كَمَا قَرَنَ اسْمَ الْعُلَمَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (ج ١ ص ٢١٩): (اسْتَشْهَدَ سُبْحَانَهُ بِأَوْلِي الْعِلْمِ عَلَى أَجَلٍ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ وَهُوَ تَوْحِيدُهُ ... وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ).^(١) اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]. قَالَ: (بِالْعِلْمِ).^(٢)

(١) وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْمُحِقِّقِينَ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٤٥٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٦٣)، وَفِي «الْعِلَلِ» (١٩٦٤).

وإسناده صحيح.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٧٤١).

وعن ابن جريج رحمته الله قال: في قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]؛ يَقُولُ: (الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ يَرْفَعُهُمْ فَوْقَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُؤْتُوا الْعِلْمَ).^(١)

قلت: فتوقيرُ العلماءِ وطلبَةُ العلمِ، وتقديرُهُم واختِرامُهُم مِنَ السُّنَّةِ ... لذلِكَ يَجِبُ إِجْلَالُ الْعَالِمِ وَطَلَبُ الْعِلْمِ لِعِلْمِهِمَا، وَلِمَا يَحْفَظَانِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ... فاحذَرُ مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ بِالْعُلَمَاءِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَالطَّعْنِ فِيهِمْ، واحذَرُ مِنْ غَيْبَتِهِمْ ... وَغَيْبَةِ الْعُلَمَاءِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ أَعْظَمُ مِنْ غَيْبَتِهِمْ مِنَ النَّاسِ.^(٢)

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٠١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٢٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ١٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ٣٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٢٩)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْغَيْبَةِ» (ص ٦٩)، وَفِي «الصَّمْتِ» (ص ١٣٤)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٩٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ١٩١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٤٠٦)، وَابْنُ

(١) أثرٌ حسنٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٤٥٩).

وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) انظر: «تَذْكَرَةُ السَّامِعِ وَالْمُتَكَلِّمِ» لابنِ جَمَاعَةَ (ص ٨٨).

جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ٢٦ ص ١٣٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٣٨٧)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٤٧)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٢
ص ١١١)، وَفِي «الْأَدَابِ» (ص ١١٠)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٣ ص ١٣٨)
مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَدِيقُ حَسَنِ خَانَ فِي «إِكْلِيلِ الْكِرَامَةِ» (ص ٣٢٥): (وَاعْلَمْ
أَنَّ مِنْ أَقْبَحِ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَعْرَاضِ مِنْ غَيْبَةٍ، أَوْ نَيْمَةٍ، أَوْ شَتْمٍ، أَوْ
قَذْفٍ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ٦ ص ٣٨١): (وَالْغَيْبَةُ مُحَرَّمَةٌ بِالْإِجْمَاعِ،
وَلَا يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا رَجَحَتْ مَصْلَحَتُهُ، كَمَا فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالنَّصِيحَةِ).
اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١٦ ص ٣٣٧): (لَا خِلَافَ
أَنَّ الْغَيْبَةَ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَأَنَّ مَنْ اغْتَابَ أَحَدًا عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). اهـ
قُلْتُ: وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْغَيْبَةَ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى.

وَلَمْ يَدْرِ هُوَ لِإِجْمَاعِ الْجَهْلَةِ أَنَّ اغْتِيَابَ الْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةَ الْعِلْمِ، وَالتَّفَكُّهُ بِأَعْرَاضِ
الْمُؤْمِنِينَ، سُمُّ قَاتِلٍ وَدَاءٌ دَفِينٌ، وَإِثْمٌ وَاضِحٌ مُبِينٌ... فَإِذَا سَمِعَ الْمُنْصِفُ هَذِهِ الْآيَاتِ
وَالْأَحَادِيثَ وَالْأَثَارَ، وَكَلَامَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالبَصَائِرِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ بَيْنَ
يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَسْئُولٌ عَمَّا يَقُولُ، وَيَعْمَلُ، وَقَفَّ عِنْدَ حَدِّهِ، وَاكْتَفَى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ...
وَأَمَّا مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْجَهْلُ وَالهَوَى، وَأَعْجَبَ بِرَأْيِهِ، فَلَا حِيلَةَ فِيهِ نَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَنْتَقِمَ

مِنْهُ!، أَنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَاَنْتَظِرْ إِنَّهُمْ مُتَّظِرُونَ﴾ [السجدة: ٣٠].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِي» (ص ٢٨): (وَاعْلَمْ يَا أَخِي وَفَقْنَا اللهُ، وَإِيَّاكَ لِمَرْضَاتِهِ، وَجَعَلْنَا مِمَّنْ يَخْشَاهُ، وَيَتَّقِيهِ حَقَّ تَقَاتِهِ أَنْ لِحُومِ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ، وَعَادَةٌ اللهُ فِي هَتِكَ أَسْتَارِ مُتَّقِصِيهِمْ مَعْلُومَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَقِيعَةَ فِيهِمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ أَمْرُهُ عَظِيمٌ، وَالتَّوَالُؤُ لِعَرَاضِهِمْ بِالزُّورِ، وَالِافْتِرَاءِ مَرْتَعٌ وَخِيمٌ، وَالِاخْتِلَاقُ عَلَيَّ مِنْ اخْتَارَهُ اللهُ مِنْهُمْ لِنَعْسِ الْعِلْمِ خُلُقُ ذَمِيمٌ). اهـ

وَنَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٧ ص ٥١)؛ عَنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَوْلَهُ: (مَنْ قَالَ لِأُسْتَاذِهِ لِمَ؟ لَا يَفْلِحُ أَبَدًا)... بَلَى هُنَا مُرِيدُونَ أَثْقَالَ أَنْكَادٍ، يَعْتَرِضُونَ وَلَا يَقْتَدُونَ، وَيَقُولُونَ وَلَا يَعْمَلُونَ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَفْلِحُونَ^(١)). اهـ

قُلْتُ: فَلَا نَعْبَأُ بِقَوْلِ: «طَالِحِ وَالطَّالِحِيَّةِ» فِي الْعُلَمَاءِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ لِعَدَاوَتِهِمُ السَّائِدَةِ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَلِْمْرَصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤].

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ فِي «الْعِلْمِ وَأَخْلَاقِ أَهْلِهِ» (ص ٢٠): (فَطَالِبُ الْعِلْمِ لَهُ شَأْنٌ عَظِيمٌ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ هُمْ الْخُلَاصَةُ فِي هَذَا الْوُجُودِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ فِي «أَهْمِيَّةِ الْعِلْمِ» (ص ٣٤): (وَيُعْلَمُ حَقًّا أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، بِأَدَلَّتِهِ الظَّاهِرَةِ، وَبَرَاهِينِهِ

(١) قُلْتُ: مِنْهُمْ؛ طَالِحٌ وَالطَّالِحِيَّةُ!.

السَّاطِعَةِ، وَيَقْرَأُ كُتُبَ الْأَيْمَةِ الْمُهْتَدِينَ، وَيَأْخُذُ مِنْهَا مَا وَافَقَ الْحَقُّ، وَيَتْرُكُ مَا ظَهَرَ
بُطْلَانَهُ، وَعَدَمَ مُوَافَقَتَهُ لِلْحَقِّ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٢ ص ٢٥٢): (فَالْوَجِبُ عَلَى
كُلِّ مُؤْمِنٍ مُوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَعُلَمَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْ يَقْصِدَ الْحَقَّ وَيَتَّبِعَهُ حَيْثُ
وَجَدَهُ). اهـ

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ
كَبِيرَنَا، فَلَيْسَ مِنَّا^(١)).

حديث صحيح

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ»
(ص ١٣٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٢٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١
ص ٦٢)، وَابْنُ طُولُونَ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي فَضْلِ الرَّحْمَةِ وَالرَّاحِمِينَ» (ص ٣٧)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٤٥٧ و ٤٥٨) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي
نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ^(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥
ص ٢٣٠).

قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(١) قُلْتُ: فَطَالِحٌ وَالطَّالِحِيَّةُ لَيْسُوا مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي شَيْءٍ!.

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَرْزِيِّ (ج ١٧ ص ١٩٨).

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٢٢)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ١٣٠)، وَابْنُ طُولُونَ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٤٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بِهِ، وَفِيهِ: (وَيُوقَرُّ كَبِيرَنَا).
قُلْتُ: وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٤٢٢): (قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا»؛ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ سُنَّتِنَا، لَيْسَ مِنْ أَدْبَانَا ... قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: (لَيْسَ مِنْ مِلَّتِنَا). اهـ
وَلَهُ شَاهِدٌ:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ١٣٠) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيُحِلَّ كَبِيرَنَا، فَلَيْسَ مِنَّا).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥ ص ٢٣١).

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ:

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٤٥٨)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ١٢٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ١٧٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ ابْنِ قَسِيطٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرَنَا فَلَيْسَ مِنَّا).

قلتُ: وهذا سنده حسنٌ.

قال الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيح الإسناد.

قلتُ: والعالمُ يدخلُ في قوله ﷺ: (كبيرنا)، وطالبُ العلمِ يدخلُ في قوله ﷺ:

(صغيرنا).

قال الحافظُ المُنذريُّ رحمه الله في «التَّرهيبِ والتَّرهيبِ» (ج ١ ص ٤٤): (التَّرهيبُ

في إكرامِ العلماءِ وإجلالِهِم وتوقيرِهِم، والتَّرهيبُ من إضاعتِهِم وعدمِ المُبالاةِ بِهِم).

هذا آخرُ ما وفَّقني اللهُ سبحانه وتعالى إليه في تصنيفِ هذا الكتابِ النَّافعِ المُباركِ

- إن شاء اللهُ - سائلاً ربِّي جَلَّ وعلا أن يكتُبَ لي به أجراً، ويحطَّ عني فيه وزراً،

وأن يجعله لي عنده يومَ القيامةِ ذُخراً... وصَلَّى اللهُ وسلَّمَ وبَارَكَ

عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥	ذِكْرُ الْحُجَّةِ فِي تَنَاقُضِ: «فَالِحِ الْحَرْبِيِّ» فِي الشَّيْخِ الْأَبْنَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ فَمَرَّةً يُجْعَلُهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَرَّةً يُجْعَلُهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ!.....	(١)
٧	دَمَّ «طَالِحِ وَالطَّالِحِيَّةِ» لِأَغْتِيَابِهِمُ الْعُلَمَاءَ، وَالْوَقِيْعَةَ فِي أَعْرَاضِهِمْ بِاسْمِ النَّصِيْحَةِ فِي الدِّينِ!.....	(٢)
١١	ذِكْرُ الْحُجَّةِ أَنْ: «فَالِحًا الْحَرْبِيِّ» لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَثُوبَ وَيَرْجِعَ عَنِ ضَلَالِهِ الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ لِمَا فِي قَلْبِهِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ فِي نَفْسِهِ، لَأَنَّهُ صَاحِبُ هَوَى فِي الدِّينِ.....	(٣)
١٥	جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ فِي أَنْ: «فَالِحًا الْحَرْبِيِّ» فِي فِرْقَتِهِ أَنْتَنُ مِنْ جِيْفَةِ حَمَارٍ؛ لَفِثْنَتَهُ وَفُجُورِهِ وَجَهَالَتِهِ وَاعْتِيَابِهِ لِلْعُلَمَاءِ.....	(٤)
١٦	الطَّالِحِيَّةُ يُجْعَلُونَ طَالِحًا إِمَامَهُمْ، وَيَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِ فِي الدِّينِ، وَيَرُدُّونَ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى، وَقَوْلَ رَسُولِهِ، وَأَقْوَالَ السَّالِفِ وَالْعُلَمَاءِ.....	(٥)
١٧ المُقَدِّمَةُ.....	(٦)
٢٦	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنْ: «فَالِحًا الْحَرْبِيِّ» يُضَلُّ وَيُبَدِّعُ الْعُلَمَاءُ عَلَى طَرِيقَةِ جُهَيْمَانَ وَجَمَاعَتِهِ؛ مِنْهُمْ: الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ الْأَبْنَانِيُّ	(٧)